

النزاهة تعلن استقدام متهمين بالفساد بصحة ذي قار بسبب الإضرار بالمال العام



أعلنت هيئة النزاهة الاتحادية، اليوم الإثنين، تنفيذ عمليات ضبط لحالات هدرٍ للمال العام، ومُغالةٍ وتلكؤٍ في تنفيذ مشاريع ضمن تخصيصات الأمن الغذائي في ذي قار، مُبيّنةً صدور أمرٍ قضائيٍّ باستقدام عددٍ من المُتّهمين.

وذكرت الهيئة في بيان، تلقته المطلاع، أنه: "صدر أمرٌ باستقدام (6) من مٌوظّفين دائرة صحّة ذي قار وفقاً لأحكام المادة (340) من قانون العقوبات؛ لتسبّبهم بهدر المال العام إثر قيامهم بتجهيز أحد المُستشفيات النسائية والأطفال في الناصرية بـ (8) حاضنات أطفال خدج بأسعارٍ مُغالى فيها ومواصفاتٍ رديئةٍ".

وأضافت أنه: "بعد التحريّ وجمع الأدلة وضبط الأوليات وتدقيقها تبسّّن عطل (6) من تلك الحاضنات وركنها في المخازن وعدم الاستفادة منها، مبيّنة أنّ كلفة شرائها مع إصلاحها تصل إلى (156,000,000) مليون دينار، وأن هذا المبلغ يمثل قيمة الهدر في المال العام، حيث قرر قاضي التحقيق المُختصّ بالنظر في قضايا النزاهة في ذي قار إيداع المُتّهمين التوقيف".

وتابعت الهيئة ان "الفريق، الذي انتقل إلى مبنى المحافظة، وتحديدًا قسم حسابات المشاريع، تمكن من رصد تلك في تنفيذ مشروع إنشاء (21) طريقًا ريفيًا بطول (30) كم في ناحية أور"، مشيرة إلى "تصديق أقوال شهود الإثبات ضدّ مدير الناحية، وان المشروع تمّ إحالته على إحدى شركات المقاولات العامّة المحدودة من قبل المحافظة بمبلغ (3,948,520,800) ثلاثة مليارات دينار".

وبينت أن "أعمال التحري والتدقيق الأصولي كشفت مخالفات في مشروع إنشاء وتأهيل وتبليط طرق بطول (3,6) كم في قضاء الإصلاح ضمن مخطط مشاريع قانون الدعم الطارئ والأمن الغذائي لسنة 2022، الذي أحالته المحافظة على إحدى شركات المقاولات العامة".

ولفتت إلى ان "تقرير شعب التدقيق الخارجي في مكتب ذي قار والخبير الفني اللذين بيّنا أن الأعمال المنفّذة مخالفة للمواصفات الفنية"، مؤكدة ان "قاضي التحقيق المختص فرّرم مفتحة محافظة ذي قار لبيان نتائج التحقيق الإداري".

وفي مديريّة الاتصالات والمعلومات، أكدت الهيئة انه "تمّ الكشف عن قيام عددٍ من مهندسي المديريّة بأخذ أعمالٍ من أصحاب الشركات المنفّذة لمشاريع الاتصالات التي أقامت في أقصى (الناصرية والشرطة والغراف والفضلية)"، مبينة انه "تم صرف مبلغ (1,127,631,900) مليار دينار بصورة وهميّة وإنّ أغلب الفقرات غير منفّذة على أرض الواقع؛ بالرغم من صرف مبالغها بشكلٍ كامل".

وأشارت إلى أن "تمّ استخدام أنابيب وإنشاء منهولات للقنوات الهاتفية بأعماقٍ تقلّ عن (80) سم أغلبها من الطابوق وليس من الخرسانة الكونكريتية، خلافاً المواصفات الفنية للتندر".

وأفاد الهيئة بأن "تمّ الانتقال إلى محطة كهرباء الناصرية الغازية، حيث كشف مغالاة في أسعار شراء موادّ وعُدّة بمبلغ (23,943,000) مليون دينار وبموجب معاملات شراء في العام 2023، خلافاً للضوابط والتعليمات"، مشيرة إلى أن "الموادّ التي تمّ شراؤها شملت صمامات وإطارات ومُتطلبات سلامة وبدلات عمل".